

## دياب في لقاء «وداعي»: سلامة مدعوم ولست تابعا لأحد

بيروت - لا يتحرك رئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال، حسان دياب، فرصة دون التصويب على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، في حملة يقول كثيرون إن حزب الله يقف خلفها، رغم نفي دياب في كل مرة الأمر مشددا على أن حكومته مستقلة، ومنذ تشكيل الحكومة في يناير الماضي، حرص دياب على توجيه دفة الصراع صوب المصرف المركزي، محملا إياه مسؤولية الوضع المالي غير المسبوق الذي يعيش على وقعه البلد. وفي آخر إطلاقة له قال دياب، مساء الأحد «مما لاشك فيه أنه (رياض سلامة) مدعوم من الطبقة السياسية والمالية، ولا شك أن هناك دعما كبيرا يحوز عليه». وكان رئيس حكومة تصريف الأعمال اتهم مصرف لبنان المركزي برفض تقديم المستندات المطلوبة في عملية التدقيق الجنائي، ما أدى إلى انسحاب الشركة المكلفة بالنظر في هذا الملف. واعتبر، الأحد، أن التدقيق الجنائي يكشف أمورا كثيرة من بينها الانهيار المالي، معربا عن استغرابه من الرجوع إلى السرية المصرفية، متسائلا «هل يا ترى الهدف من السرية كان إخفاء الملفات أو الحرص على أموال المدعين والمستثمرين؟». ويشدد المصرف على أن من الدوافع التي تحول دون تقديم المستندات هي الحفاظ على السرية المصرفية.

## أم راكموبة في السودان من صحراء إلى «مدينة» تضج بالحياة

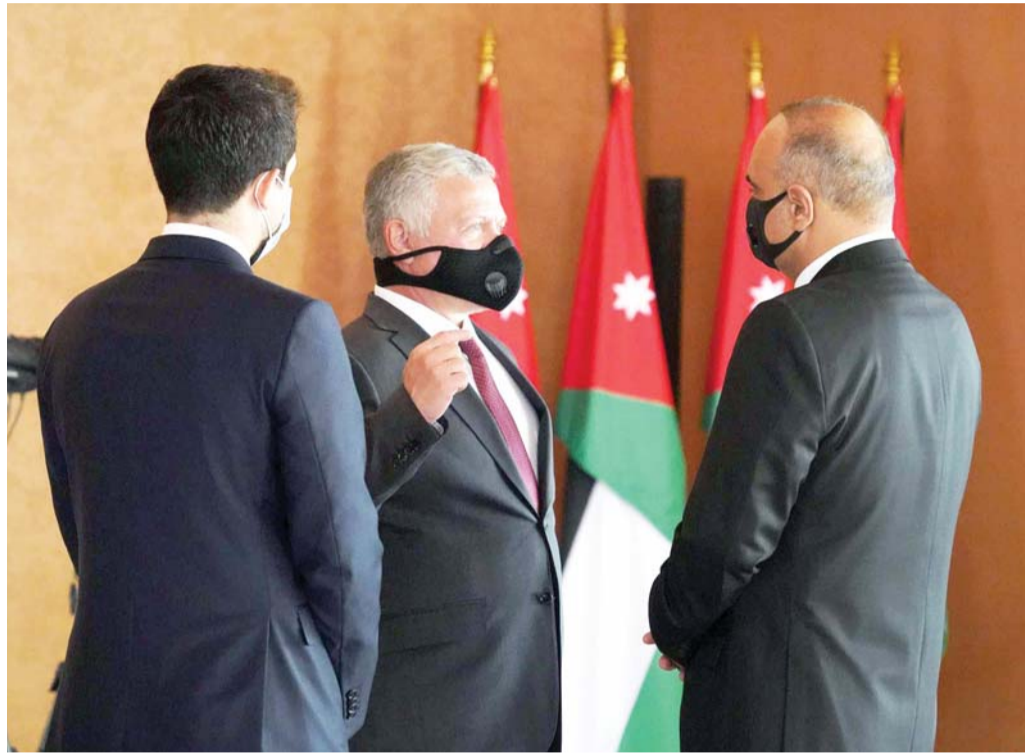
كسلا (السودان) - وسط أصوات المطارق على ألواح الخشب وصيرير المجارف وأصوات التلاميذ في فصول الدراسة، حلت حياة جديدة في مخيم أم راكموبة للاجئين الإثيوبيين بشرق السودان بعد شهر على إعادة فتحه. ويقول مدير المخيم عبد الباسط عبدالغني «قبل شهر كان صحراء، اليوم تحول إلى مدينة مجددا». ويشرح هذا الخيم أجوابه مجددا مطلع على إقليم تيغراي المتمرد. ويات يابوي الآن 9700 شخص، وفقا لأرقام المفوضية العليا للاجئين، وسط استبعاد فرضية عودتهم قريبا مع إعلان أديس أبابا السيطرة على الإقليم. ومن بين الوافدين الجدد إلى المخيم، الذي سبق واحتضن الآلاف من اللاجئين الإثيوبيين في ما مضى، تسافري برهاني وزوجته اللذان وصلا الخميس، من مركز الإيواء المؤقت في حداديت بولاية كسلا المجاورة، وهما الآن يقومان ببناء كوخ للاقامة فيه. وقد خصصت لهما سلطات المخيم قطعة أرض مساحتها 200 متر مربع، ووفرت لهما الواح خشبية والقش وأدوات للنجارة ومجرفة، والآن صار عليهما أن يعمل. ويقول برهاني، وهو مزارع في العشرين من عمره «إننا نبنى مسكنا بالمسواد التي منحونا إياها». في الوقت الراهن، سنعيش هنا وبعد ذلك سنزري مانا سنقتل». ومنذ فتح المخيم أبوابه، تم بناء 2100 كوخ. ويؤكد عبد الباسط عبدالغني أنه إزاء «الطلب الكبير، فإن خطتي هي إقامة 300 كوخ إضافي». وفضل آخرون الإقامة في مخيمات القماش البيضاء التي وزعتها المفوضية العليا للاجئين إما لأنهم لا يجيدون بناء الكواخ أو لأنهم مقتنعون بأن إقامتهم في المخيم الواقع على بعد 80 كيلومترا من الحدود في قلب الصحراء ستكون قصيرة. ويوضح عبدالغني أن المخيم «يمكن أن يباوي 20 ألف شخص، ولكن أعداد



نساء من تيغراي يتضرعن إلى الله من أجل السلام

## حكومة بشر الخصاونة تصارع دون أسلحة على جبهات متعددة

### عدم انعقاد مجلس النواب يوضع مشروع الموازنة أمام إشكال دستوري



بين الواقع والمأمول فارق شاسع

محصورة فقط في نقابة المعلمين بل قد تنظم لها نقابات أخرى. وليس من المستبعد أن تعتمد جهات سياسية على غرار جماعة الإخوان المسلمين إلى تحريك النقابات التي تسيطر عليها وفي مقدمتها نقابة المعلمين لإعادة شد العصب إليها، لاسيما بعد الخسارة الكبيرة التي منيت بها في انتخابات مجلس النواب حيث فقدت أكثر من نصف مقاعدها. ويرى الشباب في تصريح موقع «الأردن 24» أن إعادة زيادات العلاوات يحتاج إيرادات إضافية، ولا توجد ملامح على أنها سترتفع، فما زالت السياسات الاقتصادية كما هي، ولا جدية بالتنمية المحلية للأقاليم لتخفيف نسب البطالة والفقر، ولذلك يجب على الحكومة دعم القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية من خلال إعادة النظر بالضرائب ووفائد البنوك لإحداث تغيير بنسبة النمو.

ويبدو الخبراء متشائمون حيال الوضع المالي لالأردن لاسيما وأن تداعيات فايروس كورونا ما تزال تلقي بظلالها القاتمة، فضلا عن كون المملكة لا تعد تملك الثقل الإقليمي الذي استثمرته طويلا في الحصول على مساعدات ودعم خارجي مجز. ويقول الخبراء إن حكومة بشر الخصاونة تبدو في وضع المحاصر بين الاستحقاقات المالية وتخفيف الضغوط على المواطن، ورغبة مجلس نيابي جديد في القطع مع صورة التابع للسلطة التنفيذية.

## الملك عبدالله الثاني يشدد أمام عباس على أهمية استمرار الوصاية الهاشمية

في القدس، من منطلق الوصاية الهاشمية على هذه المقدسات». وهناك قلق أردني متنام من إمكانية فقدان الوصاية على المقدسات في القدس على ضوء التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة في علاقة باتفاقات أبراهام. وتعترف إسرائيل التي وقعت معاهدة سلام مع الأردن في 1994، بإشراف الملكة على المقدسات الإسلامية في مدينة القدس. وخلال لقائه بالملك عبدالله الثاني أشاد عباس بـ«المواقف الثابتة والواضحة للأردن بقيادة الملك في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين ودعم قضيتهم العادلة». وعلى غرار العاهل الأردني تنفس رئيس السلطة الفلسطينية الصعداء برحيل دونالد ترامب، ويسعى أبو مازن إلى إعادة ترتيب أوراقه قبل تسلم بايدين مقاليد الحكم، وإن كان مراقبون

ويقول المطل الاقتصادي الأردني سليمان الشياح إن الملامح الأولية للموازنة العامة تؤكد أنها لن تختلف عن الموازانات السابقة، بل ستكون ربما أسوأ منها إذا لم تتم معالجة الخلل الهيكلي للموازنة لإحداث نسبة نمو تساهم في تحريك الاقتصاد الوطني. ويوضح الشياح أن الحكومة مطالبة بإجراءات سريعة تعمل على خفض العجز وزيادة نسبة النمو مثل تخفيض فوائد البنوك وتخفيض الضرائب، مشيرا إلى أن الملامح الحالية ستزيد الدين العام إلى ما نسبته 120 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر خطير على الاستقرار النقدي، وسيجعل الأمور أكثر سوءا مما هي عليه الآن، نظرا لعدم زيادة إيرادات الخزينة، فيما ستلجأ الحكومة إلى تغطية النقص من خلال القروض.

وكانت الحكومة السابقة قد أوقفت في مارس الماضي العلاوات المخصصة للموظفين في القطاعين المدني والعسكري إلى مطلع العام المقبل، وقد أثار ذلك ردود فعل غاضبة لاسيما من قبل نقابة المعلمين التي حشدت منظورها للتحرك والاحتجاج طيلة أيام، للضغط على الحكومة التي كان يرأسها حينها عمر الرزاز. ويجري حديث عن بحث الحكومة الحالية مد أجل تعليق الزيادات والعلاوات ما ينذر بعودة التحركات الاحتجاجية وهذه المرة لن تكون

الخصاونة، مشروع قانون الموازنة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2021، وسط ترجيحات بأن يكون مشروع الموازنة المطروح الأسوأ على الإطلاق ما ينذر بتوترات اجتماعية. وسبق في ظل بلوغ الدين العام مستويات قياسية حيث من المتوقع أن يقفز إلى 120 في المئة من الناتج المحلي. ويقول خبراء إن حكومة بشر الخصاونة تواجه تحديات غير مسبوقة لجهة تمرير هذه الموازنة في ظل مجلس نيابي يبدو مختلفا من حيث الشكل عن سابقيه مع وصول نحو 100 نائب جديد من أصل 130 إلى قبة المجلس معطلهم من الفكة الشبابية، المتحذرة للتغيير والتي تريد إثبات حضورها في ظل شعور عام بغياب الثقة نتيجة تراكمات السنوات الماضية.

ويشير المراقبون إلى أن النواب سيحاولون تغيير الصورة السلبية التي طبعت لسنوات العمل النيابي لدى الرأي العام الأردني، كما أن العديد منهم سيحاولون استثمار أي ثغرات حكومية لكسب ثقة الشارع في ظل اتهامات تلاحقهم باستخدام أساليب ملتوية للفوز بالاستحقاق. وعلى ضوء ذلك ليس من المتوقع أن يبدي المجلس الجديد أي تساهل مع الحكومة، التي لا تملك ترف الخيارات في مشروع الموازنة رغم سعيها إلى تجنب فرض المزيد من الأعباء الضريبية على المواطنين.

الحكومة الأردنية برئاسة بشر الخصاونة تجد نفسها في وضع المحاصر بين الاستحقاقات المالية التي عليها إنجازها، واحتواء الغضب المتصاعد في الشارع، وترويض مجلس نيابي شاب يطمح لتغيير الصورة النمطية التي طبعت في أذهان الناس حيال العمل البرلماني طيلة السنوات الماضية.

عمان - تواجه الحكومة الأردنية مازقا في ما يتعلق بمشروع الموازنة العامة في ظل عدم دعوة مجلس النواب المنتخب حتى الآن إلى الانعقاد، ووسط مخاوف من تفجر الوضع الاجتماعي وعودة الصراع مع النقابات لاسيما مع نقابة المعلمين التي تسيطر عليها جماعة الإخوان المسلمين. وكان من المفترض أن تتم دعوة مجلس النواب إلى عقد دورة عادية في أجل لا يتعدى الأحد 29 نوفمبر الجاري، بيد أن ذلك لم يتحقق وبالتالي سيصار دعوته لعقد دورة استثنائية يرجح أن تجرى في يناير المقبل.

ويرى متابعون أن عاملين أساسيين كانا خلف تأجيل انعقاد المجلس النيابي التاسع عشر: الأول يتمثل في وجود طعون ينظر فيها أمام القضاء بحق 33 نائبا جديدا، بتهم عدة من بينها استخدام المال الأسود للتأثير على الناخبين، وإلى اليوم لم يتم الحسم بشأنها، أما العامل الثاني فهو عدم تواصل النواب حتى الآن لتشكيل كتل برلمانية، واختيار أعضاء المكتب الدائم للمجلس.

وقال وزير المالية السابق الدكتور عز الدين كناكارية في تصريحات لوسائل إعلام محلية «إن عدم انعقاد مجلس النواب الجديد يضع مشروع الموازنة أمام إشكال دستوري». وأوضح أن الموعد النهائي لتقديم المشروع إلى جانب قانون الوحدات الحكومية للمجلس يجب أن يكون قبل شهر واحد من نهاية السنة المالية والذي يصادف اليوم الاثنين.



عز الدين كناكارية المفروض تقديم الموازنة للبرلمان قبل انطلاق السنة المالية

## الملك عبدالله الثاني يشدد أمام عباس على أهمية استمرار الوصاية الهاشمية

عمان - حرص العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني خلال استقباله الأحد الرئيس الفلسطيني محمود عباس على التشديد على أهمية الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية، في ظل مخاوف أردنية من سحبها من المملكة. وبدأ رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الأحد جولة في المنطقة بعد اعتكاف لانشهر تشمل الأردن ومصر فيما بدا الهدف منها تنسيق المواقف مع الدولتين، استباقا لتسليم إدارة جو بايدين مقاليد السلطة في الولايات المتحدة. ودعا الملك عبدالله الثاني إلى تكثيف الجهود الدولية من أجل إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وبحسب بيان للديوان الملكي، فقد أكد الملك خلال استقباله الرئيس عباس في مدينة العقبة الساحلية (328 كلم جنوب عمان) على «ضرورة تكثيف